فجوة الإنتاج
"بوصلة القرار الاقتصادي"

إعداد:
د. عمر شفيق

سلسلة كتيبات تعريفية
العدد (56)
موجهّة إلى الفئة العمرية الشابة
في الوطن العربي

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

فجوة الإنتاج
"بوصلة القرار الاقتصادي"

سلسلة كتيبات تعريفية
العدد (56)
موجهّة إلى الفئة العمرية الشابة
في الوطن العربي

إعداد
د. عمر شفيق

صندوق النقد العربي
2024

النقد العربي 2024©

حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذ الكتيب أو ترجمته أو إعادة طباعته بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:

الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818 – أبو ظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 97126171552+

فاكس: 97126326454+

البريد الإلكتروني: Economic@amfad.org.ae

Website : http: //www.amf.org.ae

للحصول على نسخة من الكتيب:

للحصول على الكتيبات السابقة:

هذا الكتيب يستهدف غير المختصين في الشأن الاقتصادي والمالي في الدول العربية. تناول الكتيب مفهوم فجوة الإنتاج وأهميتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية

قائمة المحتويات:

تمهيد 4
أولاً: فجوة الإنتاج وأهميتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية..... 5
1. ما هي فجوة الإنتاج؟..... 5
2. دور فجوة الإنتاج في تدبير الظرفية الاقتصادية..... 6
أ. فجوة الإنتاج السالبة..... 6
ب. فجوة الإنتاج الموجبة..... 7
3. فجوة الإنتاج وتوجيه القرارات الاقتصادية على المديين المتوسط والبعيد..... 8
ثانياً: نشأة مفهوم فجوة الإنتاج، تطبيقاته وتحدياته..... 9
1. دورية الاقتصاد وخيارات سياسة المالية العامة..... 10
2. بروز مفهوم فجوة الإنتاج كأداة للمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية..... 11
3. منهجيات وتحديات تقدير فجوة الإنتاج..... 13
الخلاصة:..... 17
قائمة المصادر: 18
مصادر الصور: 18

فجوة الإنتاج

تمهيد

تحدد العديد من البلدان حول العالم أهدافها الاقتصادية المتعلقة بالنمو وعجز الميزانية أو الدين العام من خلال قوانين المالية وتتكفل الحكومات بمهمة تحقيق هذه الأهداف بالاعتماد على أدوات اقتصادية مثل الإنفاق الحكومي أو السياسة الضريبية. كذلك الحال بالنسبة لهدف الحفاظ على المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، أو ما يسمى باستقرار الأسعار، الذي تضعه غالبية الدول في مقدمة المهام التي يضطلع بها البنك المركزي ويسعى إلى تحقيقها بالاعتماد على أدوات مثل أسعار الفائدة أو أسعار الصرف.

بالتالي، فإن الأهداف والأدوات التي يتوفر عليها المسؤولين عن اتخاذ القرارات الاقتصادية يتم تحديدها في معظم الحالات في القوانين والنصوص التنظيمية الخاصة بكل بلد، ومهمة هؤلاء المسؤولين تتمثل بشكل أساسي في تحديد الوضع والتدابير الأنسب لتحقيق الأهداف باستخدام الأدوات المتاحة لهم. قد تبدو هذه المهمة بسيطة في البداية، لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار عدم اليقين الذي يحيط بالآفاق الاقتصادية واختلاف الأهداف بين الفاعلين الاقتصاديين والتحديات الدولية المستمرة، إضافة إلى التأثير المباشر للقرارات الاقتصادية على الواقع اليومي للمواطنين، فإن البساطة الظاهرة سرعان ما تتحول إلى لغز مؤرق. يفسر هذا تواجد العديد من النظريات الاقتصادية التي اهتمت بإشكالية صناعة القرار الاقتصادي.

من النظريات البسيطة نسبياً إلى نماذج التوازن العام المكونة من مئات المعادلات، مرورًا بمدارس الفكر الاقتصادي المختلفة، كان حس الابتكار لدى الاقتصاديين خصباً. ومع ذلك، لا يمكن لأي نظرية اقتصادية أن تدعي التفوق المطلق، حيث إن صحتها في موقف ما، لا يجعلها بالضرورة كذلك في موقف آخر. في بعض الأحيان، التوصيات الصادرة عن مختلف النظريات الاقتصادية قد تتعارض بشكل كبير. في نهاية المطاف، يواجه المسؤولين عن اتخاذ القرارات الاقتصادية إشكالية معقدة مدعومين بنظريات اقتصادية محدودة. حالة عدم اليقين هذه، دفعت إلى التفكير في أدوات ومؤشرات اقتصادية تساعد المسؤولين عن اتخاذ القرارات الاقتصادية وتكون أكثر وضوحاً وفعالية.

يعتبر مفهوم فجوة الإنتاج، الذي يتطرق إليه هذا الكتيب، من أبرز هذه المؤشرات والأكثر استخداما في اتخاذ القرارات في المجال الاقتصادي. من جهة، تعتمده الحكومات لتحديد مستويات النمو الاقتصادي وتحليل المخاطر المحيطة بالإيرادات والمصروفات الحكومية وتحديد التوجه الأنسب للمالية العامة. ومن جهة أخرى،

تعتمده البنوك المركزية لتقييم التغيرات على المستوى العام لأسعار السلع والخدمات وبالتالي تحديد التوجه الأنسب للسياسة النقدية. بالنسبة للعديد من الخبراء الاقتصاديين يعتبر مفهوم فجوة الإنتاج أحد المؤشرات الاقتصادية الضرورية والمهمة التي تمكن من تقييم الظرفية الاقتصادية وإعداد التوقعات وصياغة توصيات تمكن من رفع النمو الاقتصادي.

فما هي فجوة الإنتاج؟ أين تتجلى أهميتها؟ وكيف يتم استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية؟ كيف نشأ هذا المفهوم؟ هل من المكن قياسها لجميع الاقتصادات؟ كيف ذلك؟ لماذا اعتمد بعض خبراء الاقتصاد على العلوم الفيزيائية لقياسها؟ وما هي التحديات التي ترافق استخدامها؟ هذه عينة من الأسئلة التي يجيب عنها هذا الكتيب التعريفي، إضافةً إلى استعراض بعض تطبيقاتها العملية على مستوى المؤسسات الدولية والعربية.

أولاً: فجوة الإنتاج وأهميتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية

1. ما هي فجوة الإنتاج؟

تمثل فجوة الإنتاج[1] الفرق بين مجموع ما أنتجه الاقتصاد، أو ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحتمل، الذي يمثل مستوى الإنتاج المتوافق مع استعمال موارد الاقتصاد بطريقة مستدامة بحيث يكون العرض والطلب في الاقتصاد متوازنين والتضخم[2] مستقراً[3].

على سبيل التوضيح، وإذا شبَّهنا الاقتصاد بمصنع لمنتوج ما، فإن ناتجه المحتمل هو العدد الأقصى من هذا المنتوج الذي يمكن للمصنع أن يوفره دون تضرر لوسائل الإنتاج، من آلات وغيرها، ودون تسجيل ارتفاع في تكاليف الإنتاج. اعتماداً على نفس المثال، لنفترض أن الناتج المحتمل للمصنع هو مئة وحدة. حسب الطلب الموجه للمصنع، يمكنه أن ينتج أكثر من هذا الحد، لكن ذلك سيشكل ضغطاً على وسائل الإنتاج وسيؤدي إلى تدهورها بشكل أسرع. كما سيؤدي أيضاً إلى ارتفاع مصاريف المصنع، التي يجب تغطيتها من خلال الرفع من سعر بيع المنتج. يمكن

[1] ترجمة فجوة الإنتاج باللغة الإنجليزية هي Output gap وباللغة الفرنسية هي Écart de production.

[2] التضخم هو معدل التغير في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات.

[3] حسب تعريف الاقتصادي فريدريك ميشكين سنة 2007.

للمصنع أيضاً أن ينتج أقل من قدراته في حالة انخفاض الطلب. في كلتا الحالتين، هنالك فرق بين عدد الوحدات التي أنتجها المصنع وناتجه المحتمل وهذا الفرق هو فجوة الإنتاج.

بنفس الطريقة، يمكن لاقتصاد ما أن يسجل فرقاً بين ناتجه المحلي الإجمالي، الذي يمثل قيمة مختلف المنتجات والخدمات التي وفرها الاقتصاد، وناتجه المحتمل. هذا الفرق هو فجوة الإنتاج. عندما يكون الناتج المحلي الإجمالي أقل من الناتج المحتمل تكون فجوة الإنتاج سالبة، بينما عندما يكون الناتج المحلي الإجمالي أعلى من الناتج المحتمل تكون فجوة الإنتاج موجبة. في الحالة التي يكون فيها الناتج المحلي الإجمالي مساويا للناتج المحتمل، فإن الاقتصاد يكون متوازناً وتكون فجوة الإنتاج مغلقة – تساوي صفر (الشكل 1).

الشكل 1: مثال نظري حول العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحتمل وفجوة الإنتاج

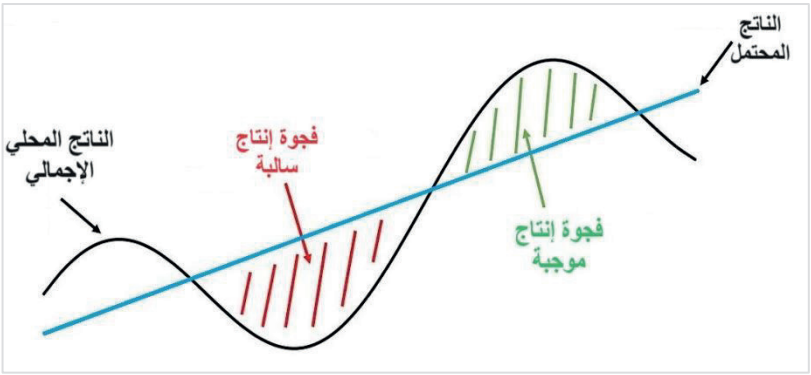

2. دور فجوة الإنتاج في تدبير الظرفية الاقتصادية

أ. فجوة الإنتاج السالبة

بالنسبة للمدى القصير، أو الظرفية الاقتصادية، عندما تكون فجوة الإنتاج سالبة فإن الطلب الموجه للاقتصاد يكون أقل من قدراته الإنتاجية. بالتالي، فإن الاقتصاد ينتج أكثر مما هو مطلوب من طرف المستهلكين (العرض يفوق الطلب). من شأن هذا الوضع أن يؤدي إلى تراجع في الأسعار بسبب وفرة العرض مقارنة بالطلب.

في البداية، قد يبدو هذا الوضع مناسباً من منظور المستهلك لما يترتب عنه من انخفاض في تكلفة المعيشة، إلا أنه غير مستدام وعادة ما ينقلب الوضع على المستهلك نفسه. في الواقع، تراجع الأسعار يعني تراجع مداخيل المستثمرين مما

سيدفعهم إلى البحث عن سبل لخفض تكاليفهم لتفادي تسجيل خسائر مالية. خفض التكاليف يترتب عنه بطريقة أو بأخرى خفض للإنتاج وبالتالي التخلي عن عدد من العاملين الذين لم تعد المصانع والمشاريع التجارية في حاجة إليهم، ما سيترتب عنه ارتفاع في نسبة البطالة وندرة في فرص الشغل.

من جهة أخرى، خفض الإنتاج سيؤدي إلى تراجع العرض تدريجياً مما سيدفع الأسعار إلى الارتفاع في النهاية. وقد ترتفع الأسعار إلى مستويات أعلى مقارنة بالبداية خصوصاً في حالة بقاء الطلب في نفس المستوى، كما هو الشأن بالنسبة للطلب على استهلاك المواد الأساسية. قد ترتفع الأسعار كذلك بسبب تراجع أرباح المستثمرين مما لا يشجعهم على إطلاق استثمارات جديدة ما يضعف القدرات الإنتاجية ويؤدي إلى تراجع العرض أكثر فأكثر.

إضافة إلى ما سبق، فإن فجوة الإنتاج السالبة تعتبر هدراً للموارد أخذاً بعين الاعتبار الأموال التي تمَّ استثمارها في المعامل والمشاريع وكذلك في القوى العاملة، والتي لا يتم استغلالها بالكامل. بالتالي فإن المسؤولين عن اتخاذ القرارات الاقتصادية مطالبين بتصحيح هذا الوضع من أجل الاستخدام الأمثل لقدرات الاقتصاد وتجنب تراجع الاستثمار وزيادة البطالة واتخاذ التدابير اللازمة للقيام بذلك .على سبيل المثال، يمكن للحكومة زيادة الإنفاق الحكومي أو الخفض من الضرائب لتشجيع الاستهلاك والاستثمار، كما يمكن للبنك المركزي خفض أسعار الفائدة لتحقيق نفس الهدف.

ب. فجوة الإنتاج الموجبة

فجوة الإنتاج الموجبة تشير إلى أن الاقتصاد يمر بظرفية حيث الطلب الموجه إليه أعلى من قدراته الإنتاجية (الطلب يفوق العرض). بعبارات أخرى، فإن الاقتصاد غير قادر على توفير ما يكفي من المنتجات والخدمات لتلبية كامل الطلب الموجه إليه. من شأن هذا الوضع أن يؤدي إلى تضخم الأسعار بسبب محدودية العرض مقارنة بالطلب.

استمرار هذا الوضع يشكل ضغطاً على الاستثمارات والموارد الإنتاجية للاقتصاد مما يؤدي إلى تآكلها السريع وتقليص أمد حياتها. هذا الوضع يعتبر في حد ذاته تحدياً لأن إعادة بناء الموارد الإنتاجية كالمعامل والمصانع وتحديثها يحتاج إلى وقت وجهد مهمين يجب الانتباه إليهما لضمان استمرارية الإنتاج. فقد يترتب عن تراجع هذا الأخير، كماً أو نوعاً، فقدان شركاء اقتصاديين بصفة دائمة وتضرر قطاعات مهمة من الاقتصاد.

تسجيل فجوة إنتاج موجبة تشكل ضغطاً على القوى العاملة للاقتصاد كذلك مما يؤدي إلى إثارة ما يسمى بالدوامة التضخمية للأسعار والأجور. هذه الأخيرة تشير إلى وضعٍ اقتصادي حيث يطالب الأجراء بزيادات في الأجور بسبب ارتفاع تكلفة المعيشة. لتغطية التكاليف الإضافية المترتبة عن الزيادات في الأجور، يقوم أصحاب المصانع والمشاريع التجارية برفع ثمن المنتوجات والخدمات التي يوفرونها. يؤدي ذلك إلى ارتفاع جديد للأسعار، ما يدفع الأجراء إلى المطالبة بزيادات أخرى في الأجور، وهكذا.

لتفادي التداعيات السلبية المترتبة عن فجوة الإنتاج الموجبة، من إنهاك للموارد الإنتاجية وارتفاع تكلفة المعيشة، يمكن للمسؤولين عن اتخاذ القرارات الاقتصادية تصحيح هذا الوضع من خلال خفض الطلب. على سبيل المثال، يمكن للحكومة خفض إنفاقها مع زيادة الضرائب على الاستهلاك، ويمكن للبنك المركزي رفع سعر الفائدة لخفض الطلب على الديون وتشجيع الادخار.

3. فجوة الإنتاج وتوجيه القرارات الاقتصادية على المديين المتوسط والبعيد

يتيح مفهوم فجوة الإنتاج للمسؤولين عن اتخاذ القرارات الاقتصادية الفرصة لتشخيص قدرات الاقتصاد. وبناءً على ذلك، اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين قدرات الإنتاج على المديين المتوسط والبعيد من خلال تشجيع الاستثمار المنتج والمبادرات التي من شأنها تحسين الإنتاجية. في نفس الوقت يقدم مفهوم فجوة الإنتاج صورة عن تطور الطلب الموجه للاقتصاد حتى يتم تطوير القدرات الإنتاجية بشكل يتماشى مع أفق تطور الاقتصاد. هذه الخاصية مهمة جداً لأنها تمكن من تجنب إهدار الموارد ونقص القدرات.

بالنسبة لإهدار الموارد، فإن مفهوم فجوة الإنتاج يمنح للمسؤولين عن اتخاذ القرارات الاقتصادية القدرة على تقييم مدى الحاجة إلى استثمار موارد جديدة. في بعض الأحيان قد يكون ارتفاع الطلب الموجه للاقتصاد مؤقتاً فقط. بالتالي، فإن تخصيص موارد مهمة للاستثمار من أجل الرفع من قدرات الإنتاج قد يكون هدراً للموارد ويكون الوضع أكثر تعقيداً عندما يتم تمويل هذه الاستثمارات من خلال الاستدانة. بنفس الطريقة، يقدم مفهوم فجوة الإنتاج توضيحات للمسؤولين عن اتخاذ القرارات الاقتصادية حول مدى توافق قدرات الاقتصاد مع حاجياته وتفادي بذلك

التحديات المترتبة عن نقص القدرات، والتي تنعكس من خلال تسجيل الاقتصاد لعجز على مستوى الميزان التجاري[4] والحساب الجاري[5].

في هذا الصدد، قام الخبراء الاقتصاديين بتطوير مجموعة من المفاهيم التي تساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بالاقتصاد بناءً على مفهوم فجوة الإنتاج. مثلاً، مفهوم عجز الموازنة الهيكلي الذي يمثل عجز ميزانية الحكومة[6] المتوافق مع فجوة إنتاج مغلقة (تساوي صفر، العرض يساوي الطلب). بالاعتماد على مفهوم عجز الموازنة الهيكلي، يمكن المسؤولين الاقتصاديين في الحكومات معرفة وتحديد هوامش الانفاق العمومي المتوفرة. عندما يسجل عجز ميزانية الحكومة مستويات أقل من عجز الموازنة الهيكلي فذلك يعني أن الحكومة لم تتجاوز قدراتها ولازالت تتمتع بهوامش إضافية للإنفاق يمكنها استعمالها لدعم الاقتصاد. بالمقابل، عندما يكون عجز ميزانية الحكومة المسجل أعلى من عجز الموازنة الهيكلي فذلك يعني أن الحكومة قد تجاوزت قدراتها.

يتيح مفهوم فجوة الناتج أيضًا اتخاذ قرارات أكثر موضوعية، كونها تعتمد فقط على ديناميكية الاقتصاد وخصائصه. نتيجة لذلك، فإن تأثير وانحياز العامل البشري، واختلاف الأهداف، وأهمية قوة الضغط لمختلف المجموعات الاقتصادية يصبح محدوداً إلى حد كبير. كما توضح نظرية الاختيارات العامة، التي فاز مؤسسها جيمس م. بوكانان بجائزة نوبل للاقتصاد سنة 1986، فإن القرار الاقتصادي غالباً ما يتأثر بدوافع غير اقتصادية قد لا تكون فعالة من منظور اقتصادي. بالتالي، فإن مفهوم فجوة الإنتاج يسمح بالتجرد ولو جزئياً من هذه الدوافع ما يسمح باتخاذ قرارات متجانسة بشكل يدعم النمو الاقتصادي على المديين المتوسط والبعيد.

ثانياً: نشأة مفهوم فجوة الإنتاج، تطبيقاته وتحدياته

يمكن اعتبار مفهوم فجوة الإنتاج كنتيجة لتراكم معرفي يزيد عن قرن من الزمن. رغم أن أول تعريف أكاديمي للمفهوم بحد ذاته نُشر سنة 1962، لكن الأسس

---

[4] الميزان التجاري هو الفرق بين قيمة السلع والخدمات التي يصدّرها الاقتصاد وقيمة السلع والخدمات التي يستوردها (الميزان التجاري = الصادرات - الواردات).

[5] الحساب الجاري يجمع بين الميزان التجاري والفارق بين التحويلات والتدفقات المالية من وإلى الاقتصاد غير المرتبطة بتصدير أو استيراد السلع والخدمات، كتحويلات المواطنين لأقاربهم بالخارج (الحساب الجاري = الميزان التجاري + التدفقات المالية إلى الاقتصاد - التحويلات المالية من الاقتصاد).

[6] عجز ميزانية الحكومة هو الوضع الناتج عن تجاوز النفقات الحكومية للإيرادات ما ينتج عنه رصيد سالب للميزانية العامة.

النظرية التي بُني عليها تعود أصولها إلى النظريات الاقتصادية التي اقترحها الاقتصادي السويدي كنوت ويكسل سنة 1898 وطورها بعد ذلك إريك ليندال سنة 1930 وجون مايناردكينز في الفترة بين 1930 و1936 وغيرهم من الاقتصاديين الذين وضعوا أسس التحليل الاقتصادي الحديث.

1. دورية الاقتصاد وخيارات سياسة المالية العامة

حسب هؤلاء الاقتصاديين، وعلى سبيل التبسيط، فإن الاقتصاد يتميز بحركة دورية تتميز بتناوب فترات التوسع والركود، ما يعرف بالدورة الاقتصادية أو دورة الأعمال. خلال فترات التوسع يكون الاقتصاد نشيطاً، فترتفع مستويات النمو وتنخفض نسب البطالة، أما خلال فترات الركود فالاقتصاد يكون منكمشاً، فتنخفض مستويات النمو وترتفع نسب البطالة. هذه الحركة الدورية للاقتصاد سببها هو عدم التوافق الزمني بين العرض والطلب:

- عندما يكون الطلب مرتفعاً، يتمكن المنتجون من بيع منتجاتهم بسهولة مما يشجعهم على رفع إنتاجهم. للتمكن من ذلك، عادة ما يحتاجون إلى تشغيل يد عاملة إضافية ما يخفض نسبة البطالة ويساهم في توفير مستهلكين جدد يعززون الطلب ويرفعون الاستهلاك وبالتالي يتحسن النمو.
- عندما يكون الطلب منكمشاً، يجد المنتجون صعوبة في بيع منتجاتهم ما يدفعهم إلى خفض إنتاجهم. يتسبب ذلك في خفض اليد العاملة ما يرفع نسبة البطالة ويضعف الاستهلاك والاستثمار، وبالتالي يتراجع النمو الاقتصادي.

في البداية، ظن الاقتصاديين والمسؤولين عن اتخاذ القرارات الاقتصادية أنه من الممكن دعم الطلب بشكل غير محدود لما يترتب عن ذلك من تعزيز لمستويات النمو. نتيجة لذلك، قامت العديد من الحكومات عبر العالم برفع الإنفاق الحكومي بشكل كبير في سبيل تعزيز الطلب الموجه للاستهلاك. بالفعل ونظراً لحاجيات إعادة الإعمار وبناء البنيات التحتية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، تمكنت الحكومات من خفض مستويات البطالة ورفع مستويات النمو.

استمرت هذه الوضعية إلى غاية النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي قبل أن يتم تسجيل ارتفاع ملحوظ في نسب البطالة رغم الإنفاق الحكومي الكبير. مثلاً سجلت الولايات المتحدة الأمريكية نسبة بطالة ناهزت السبعة في المئة سنة 1958، بينما لم تتعد هذه النسبة الثلاثة في المئة سنة 1953. إضافة إلى ذلك، سجلت مجموعة من البلدان مستويات مرتفعة من التضخم خلال بعض السنوات، ما دفع

العديد من الاقتصاديين والمسؤولين عن اتخاذ القرارات الاقتصادية إلى التساؤل حول مدى تأثير الإنفاق الحكومي على التضخم والبطالة.

هذا الوضع دفع مجموعة من الباحثين الاقتصاديين[7] إلى التقصي حول المسببات والاجراءات الكفيلة بتغييره، فتبين أن هنالك تضارباً بين هدف خفض نسبة البطالة وهدف الحفاظ على استقرار المستوى العام لأسعار السلع والخدمات. بالتالي، فإن المسؤولين عن اتخاذ القرارات الاقتصادية أمام خيارين اثنين: إما الرفع من النفقات الحكومية وخلق فرص الشغل وخفض نسبة البطالة، لكن على حساب ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وإما خفض النفقات الحكومية ودعم استقرار الأسعار، لكن مع ارتفاع نسبة البطالة.

2. بروز مفهوم فجوة الإنتاج كأداة للمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية

من الناحية العملية، الاختيار بين استقرار أسعار السلع والخدمات وخفض نسبة البطالة معقد جداً وقد أثيرت عدة أسئلة تتعلق بالتوازن الأمثل بينهما في أوساط المسؤولين عن اتخاذ القرارات الاقتصادية خلال ستينيات القرن الماضي: فهل يجب إعطاء الأولوية للتشغيل؟ أم يجب الحفاظ على القدرة الشرائية ومدخرات الأفراد التي يؤثر غلاء الأسعار سلباً على قيمتها؟ إجابة آرثر أوكون سنة 1962 على هذه التساؤلات، والتي اقترح من خلالها مفهوم الناتج المحتمل الذي يمكننا من حساب فجوة الإنتاج، اعتبرت من الابتكارات البارزة في تاريخ الاقتصاد.

خلال المؤتمر السنوي للجمعية الإحصائية الأمريكية في سنة 1962، قدَّم آرثر أوكون، الذي كان يشغل آنذاك منصب المستشار الاقتصادي للرئيس الأمريكي جون كينيدي، مفهوم الناتج المحتمل وعرَّفه بأنه مفهوم يقيس القدرات الإنتاجية للاقتصاد ويمثل مستوى الإنتاج الأقصى دون ضغوط تضخمية على مستوى أسعار السلع والخدمات. اعتبر أوكون أن تثبيت الناتج المحلي الإجمالي حول الناتج المحتمل يجب أن يكون هو الهدف الأساسي لكل السياسات الاقتصادية، وأن أي نقص أو إفراط في استغلال القدرات الإنتاجية يؤدي إلى تحديات على مستوى الاقتصاد.

مفهوم الناتج المحتمل الذي قدَّمه أوكون هو أساس مفهوم فجوة الإنتاج الذي نعرفه اليوم. في الواقع، رغم التطورات الكبيرة التي عرفتها النظريات الاقتصادية إلا أن

[7] Phillips (1958), Samuelson, P. A., & Solow, R. M. (1960)

المبدأ الذي بني عليه مفهوم فجوة الإنتاج، والذي يجب من خلاله على المسؤولين عن اتخاذ القرارات الاقتصادية البحث دائماً عن تقليص هذه الفجوة، لم يتغير.

حالياً، العديد من المؤسسات الاقتصادية والمالية حول العالم تستعمل مفهوم فجوة الإنتاج والمفاهيم الأخرى المرتبطة بها في تحليلها للوضعية الاقتصادية وإصدار التوصيات. على سبيل المثال، يقوم صندوق النقد الدولي بتقدير ونشر تطورات فجوات الإنتاج لمجموعة من الدول عبر العالم، كما يعتمد عليها لتقدير العجز الهيكلي للموازنة العامة (الشكل 2).

الشكل 2: مقتطف من تقرير صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أبريل 2023

WORLD ECONOMIC OUTLOOK: A ROCKY RECOVERY

Table A8. Major Advanced Economies: General Government Fiscal Balances and Debt[1]

(Percent of GDP, unless noted otherwise)

	Average									Projections		
	2005–14	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2028
Major Advanced Economies												
Net Lending/Borrowing	–5.2	–3.0	–3.3	–3.3	–3.3	–3.8	–11.6	–9.1	–5.4	–5.6	–5.3	–5.0
Output Gap[2]	–2.2	–1.9	–1.6	–0.7	0.2	0.4	–3.1	0.0	0.8	0.2	–0.3	0.0
Structural Balance[2]	–4.0	–2.2	–2.7	–3.0	–3.2	–3.8	–8.1	–7.9	–5.2	–5.5	–5.0	–4.9

الشكل 3: مقتطف من التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2021 يظهر تطور فجوة الإنتاج والناتج المحتمل للاقتصاد التونسي

Graphique 1-32 : Evolution du PIB en volume par rapport à sa tendance (données trimestrielles annualisées)*

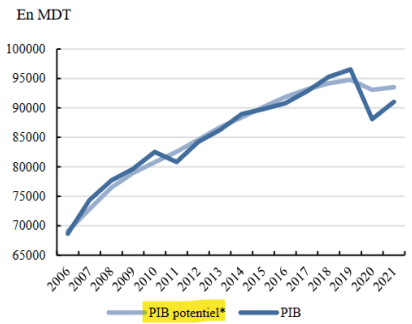

Graphique 1-33 : Evolution de l'écart de production (données annuelles, en%)

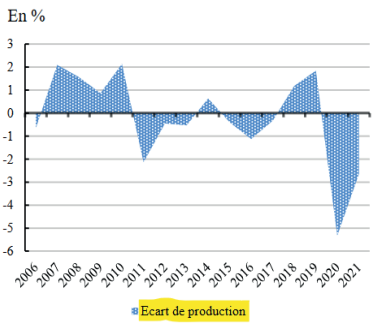

Sources : Institut National de la Statistique et calculs BCT

الشكل 4: مقتطف من تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي للإمارات العربية المتحدة لسنة 2022 يظهر تطور القروض نسبة إلى فجوة الإنتاج

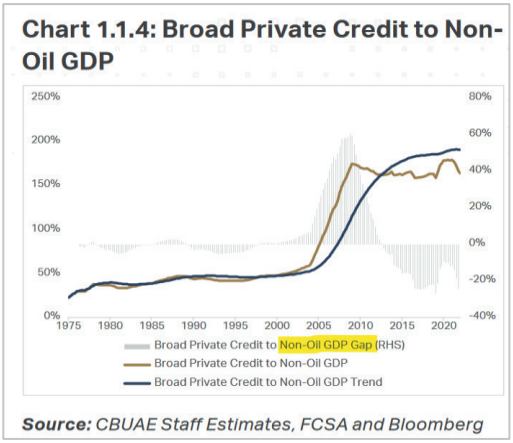

بعض المؤسسات الاقتصادية والمالية في الدول العربية تعتمد في تحليلاتها كذلك على فجوة الإنتاج. مثلاً، البنك المركزي التونسي (الشكل 3) والبنك المركزي الإماراتي (الشكل 4) ينشران دورياً في تقاريرهم تقديرات لمفهوم فجوة الإنتاج أو لمؤشرات تعتمد عليه، بالإضافة إلى البنك المركزي المصري الذي يعتمد على مؤشر فجوة الإنتاج لمتابعة مدى تحقيق هدف استقرار المستوى العام للأسعار ويعبر عن ذلك بشكل واضح على مستوى موقعه الرسمي[8].

3. منهجيات وتحديات تقدير فجوة الإنتاج

يبقى مفهوم فجوة الإنتاج نظرياً، غير قابل للملاحظة، ولا يمكن إلا تقديره. يعتبر هذا أكبر تحدٍ يرافق استعمال مفهوم فجوة الإنتاج لما قد يترتب عن ذلك من تباين في نتائج مختلف منهجيات التقدير.

نظراً للأهمية التي اكتسبها هذا المفهوم على مر السنين لدى خبراء الاقتصاد وفي أوساط المسؤولين عن اتخاذ القرارات الاقتصادية، فقد تعددت الطرق والمنهجيات المقترحة التي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

- فمن ناحية، نجد المنهجيات الإحصائية البحتة التي تستعمل تطور الناتج

[8] إطار السياسة النقدية للبنك البنك المركزي المصري. متوفر عبر الرابط:
https://www.cbe.org.eg/ar/monetary-policy/monetary-policy-framework

المحلي الإجمالي فقط وتسعى إلى تصفيته للحصول على تقدير لفجوة الإنتاج.

- من ناحية أخرى، نجد المنهجيات الهيكلية التي تحاول اقتراح نموذج يحاكي هيكل الاقتصاد وبناءً على هذا النموذج يتم تقدير فجوة الإنتاج.
- بينهما، هناك منهجيات هجينة تجمع بين التصفية الإحصائية والمنهجيات الهيكلية، بالاستعانة بتقنيات مستعملة على مستوى العلوم الفيزيائية.

عملياً، تظل منهجيات التصفية الإحصائية هي الأكثر استخدامًا نظراً لبساطتها. لتقدير فجوة الإنتاج، تحتاج هذه المنهجيات إلى الناتج المحلي الإجمالي فقط وتقوم بتصفيته. لفهم مبدأ اشتغال هذه المنهجيات، تجدر الإشارة أن بعض التقنيات الإحصائية تمكن من تقسيم أي سلسلة معطيات زمنية إلى مكون دوري ومكون غير دوري، وتسمى هذه التقنيات بتقنيات التصفية. بالتالي، كون فجوة الإنتاج تتمتع بحركة دورية، فيمكن استعمال هذه التقنيات لتقديرها باعتبارها المكون الدوري للناتج المحلي الإجمالي. بساطة منهجيات التصفية الإحصائية هي السبب الرئيسي وراء شعبيتها، ولكن في نفس الوقت هذه البساطة تخلق العديد من التحديات.

بعبارات أوضح، تفترض هذه المنهجيات في جوهرها أن الناتج المحلي الإجمالي يعود دائماً ليساوي الناتج المحتمل مع مرور الوقت وينتج عن ذلك انغلاق فجوة الإنتاج لتساوي صفر. على المدى البعيد، هذه الفرضية صحيحة، لكن على المديين القصير والمتوسط قد يستمر الناتج المحلي الإجمالي في تسجيل مستويات أقل أو أعلى من الناتج المحتمل وبالتالي تسجيل فجوة إنتاج مختلفة عن صفر. لذلك، إذا تم استخدام منهجيات التصفية الإحصائية خلال هذه الفترات، فإن تقدير فجوة الإنتاج لن يكون دقيقاً. إضافة إلى هذا، هذه المنهجيات لا تقدم تفسيرا اقتصاديا للتغيرات التي تسجلها فجوة الإنتاج وكذلك الناتج المحتمل.

هناك أيضاً تحدي " نقطة النهاية" الذي تعاني منه جميع المنهجيات، حيث إن تقديرات فجوة الإنتاج تتغير عند إضافة بيانات جديدة (الشكل 5). لكن منهجيات التصفية الإحصائية تكون تقديراتها حساسة ويمكن أن تتغير بشكل كبير عند أخذ الملاحظات الجديدة في الاعتبار فيما يشبه "إعادة كتابة التاريخ".

المنهجيات الهيكلية تعتبر أكثر تعقيداً لأنها تعتمد على نموذج نظري يصف عملية الإنتاج في الاقتصاد. الميزة الرئيسية لهذه المنهجيات هي قدرتها على تقديم تفسير اقتصادي للتغيرات في الناتج المحتمل وفجوة الإنتاج، دون أن ننسى قدرتها على الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الفردية لمختلف الاقتصادات. ومع ذلك، تظل

هاتين الميزتين مرتبطتين ارتباطًا وثيقًا بقدرة النموذج المستخدم على وصف الاقتصاد بدقة. كما أن معظم هذه المنهجيات الهيكلية تتطلب استخدامًا وسيطًا لتقنيات التصفية الإحصائية وهذه الممارسة تجعل الانتقادات الموجهة لمنهجيات التصفية صالحة بنفس القدر للمنهجيات الهيكلية.

الشكل 5: مقارنة بين نفس المقتطف من تقارير صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي لأبريل 2023 وأكتوبر 2022 تظهر تغير تقديرات فجوة الإنتاج

أكتوبر 2022

Table A8. Major Advanced Economies: General Government Fiscal Balances and Debt[1]
(Percent of GDP, unless noted otherwise)

	Average									Projections		
	2004–13	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2027
Major Advanced Economies												
Net Lending/Borrowing	–5.3	–3.6	–3.0	–3.3	–3.2	–3.3	–3.6	–11.9	–8.7	–4.4	–4.6	–4.9
Output Gap[2]	–2.3	–2.8	–2.0	–1.7	–0.8	–0.1	0.2	–3.4	–0.6	–0.3	–0.9	–0.1
Structural Balance[2]	–4.2	–2.5	–2.2	–2.7	–2.9	–3.2	–3.6	–8.2	–7.2	–4.3	–4.2	–4.7

أبريل 2023

Table A8. Major Advanced Economies: General Government Fiscal Balances and Debt[1]
(Percent of GDP, unless noted otherwise)

	Average									Projections		
	2005–14	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2028
Major Advanced Economies												
Net Lending/Borrowing	–5.2	–3.0	–3.3	–3.3	–3.3	–3.8	–11.6	–9.1	–5.4	–5.6	–5.3	–5.0
Output Gap[2]	–2.2	–1.9	–1.6	–0.7	0.2	0.4	–3.1	0.0	0.8	0.2	–0.3	0.0
Structural Balance[2]	–4.0	–2.2	–2.7	–3.0	–3.2	–3.8	–8.1	–7.9	–5.2	–5.5	–5.0	–4.9

بحثاً عن سبل جديدة للتحسين، اقترح الاقتصاديون منهجيات هجينة لتقدير فجوة الإنتاج تجمع بين أساليب التصفية الإحصائية والمنهجيات الهيكلية. تعتبر المنهجيات الهجينة بمثابة حل وسط يجمع بين البساطة ودمج المعلومات الاقتصادية وقد اعتمدته العديد من المراكز البحثية والمؤسسات المالية والاقتصادية حول العالم.

بشكل عام، تعتمد المنهجيات الهجينة على إحدى الخوارزميات الرياضية الشهيرة التي تعرف بخوارزمية "كالمان"، نسبة إلى عالم الرياضيات والهندسة الكهربائية رودولف كالمان. كما قد يشير إلى ذلك تخصص مخترعها، خوارزمية "كالمان" بعيدة كل البعد عن الاقتصاد، حيث إن استعمالاتها الرئيسية إلى يومنا هذا وعلى نطاق واسع هي على مستوى العلوم الفيزيائية وبالضبط أنظمة الملاحة وإلكترونيات الطيران ومركبات الفضاء الخارجي. فيما يخص مبدأ العمل، تستطيع خوارزمية "كالمان" استخراج المتغيرات التي لا يمكن قياسها، انطلاقا من مؤشرات أسهل من حيث القياس.

على سبيل المثال، في مجال الملاحة وتحديد المواقع الجغرافية للمركبات، الأقمار الاصطناعية لا يمكنها أن تقيس المسافة بين مركبتين بطريقة مباشرة. المعلومات التي تحصل عليها هذه الأقمار هي فقط اشارات كهرومغناطيسية بشدة معينة من كل مركبة. بالإضافة إلى ذلك، الإشارات الكهرومغناطيسية التي تتوصل بها الأقمار

الاصطناعية غير كاملة وتتداخل فيها مجموعة من الإشارات الأخرى. بالتالي، فإن استعمال خوارزمية "كالمان" يسمح بتصفية الإشارة التي ترسلها كل مركبة وتقدير موقعها الجغرافي وحساب المسافة بينهما. تتمكن خوارزمية "كالمان" من تقدير هذه المعلومات بناءً على معادلات رياضية تربط بين البيانات التي تم قياسها (الإشارات الكهرومغناطيسية) والمؤشر غير الملاحظ (الموقع الجغرافي).

دقة وجودة تقديرات خوارزمية "كالمان" للمؤشرات غير الملاحظة دفعت خبراء الاقتصاد إلى تبنيها لأجل تقدير فجوة الإنتاج. بما أن هذه الأخيرة غير ملاحظة وتربطها علاقة بالناتج المحلي الإجمالي والتضخم اللذان يمكن قياسهما، فيمكن استعمال خوارزمية "كالمان" لتقدير تغير فجوة الإنتاج عبر الزمن. من جهة، تقدير فجوة الإنتاج باستعمال خوارزمية "كالمان" يسمح بالأخذ بعين الاعتبار العلاقات الاقتصادية التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية وتقديم تفسير اقتصادي للتغيرات في فجوة الإنتاج. ومن جهة أخرى، استعمال خوارزمية "كالمان" يمَكِّن من الاستفادة من الدقة والجودة التي توفرهما هذه الخوارزمية عندما يتعلق الأمر بتقدير المتغيرات غير الملاحظة.

لكن، ولأنه لا يمكن لأي مؤشر أو نظرية اقتصادية أن تدعي التفوق المطلق، فإن منهجيات تقدير فجوة الإنتاج باستعمال خوارزمية "كالمان" لا يمكن اعتبارها بنفس دقة تقديرات خوارزمية "كالمان" للموقع الجغرافي في مجال الملاحة والتي يعتمد عليها بشكل حيوي. الفرق بين العلوم الاقتصادية والعلوم الفيزيائية يكمن في كون العلاقات والمعادلات التي تربط بين المتغيرات ثابتة ومستقرة عبر الزمن في مجالات العلوم الفيزيائية عكس العلوم الاقتصادية. بالتالي، يمكن لعلماء الفيزياء صياغة العلاقة التي تربط بين الإشارة الكهرومغناطيسية للعربات أو الطائرات وموقعها الجغرافي واستعمال هذا الأخير بثقة كبيرة، دون الخوف أن يؤدي ذلك إلى الاصطدام بينها.

على مستوى الاقتصاد، لا نعرف شكل العلاقة التي تربط بين المؤشرات الاقتصادية، ولا اليقين من كونها مستقرة عبر الزمن. مثلا، افتراض أن تحقيق فجوة إنتاج موجبة داخل اقتصادٍ ما، أي تجاوز الطلب للعرض، سيترتب عنه ارتفاع التضخم، قد لا يكون دائماً صحيحاً. في بعض الأحيان ارتفاع الطلب قد يوجه إلى الأسواق المالية والعقارية التي لا تدخل أسعار منتجتها ضمن مؤشرات التضخم. لذلك، ورغم التوضيحات المهمة التي يقدمها مفهوم فجوة الإنتاج، لا بد من تحليل المعطيات الاقتصادية بشكل شمولي وتدارس مختلف الفرضيات قبل اتخاذ القرارات الاقتصادية.

الخلاصة:

فجوة الإنتاج هي الفرق بين العرض والطلب داخل اقتصادٍ ما. العرض يمثل القدرات الإنتاجية للاقتصاد من مصانع ومشاريع اقتصادية لها القدرة على توفير منتجات وخدمات للعملاء الاقتصاديين. في حين أن الطلب يمثل قدرة ومدى حاجة هؤلاء العملاء إلى استهلاك المنتجات والخدمات التي ينتجها الاقتصاد.

عندما تكون فجوة الإنتاج سالبة فإن الطلب الموجه للاقتصاد يكون أقل من قدراته الإنتاجية. بالتالي، فإن الاقتصاد له القدرة على إنتاج أكثر مما هو مطلوب من طرف المستهلكين (العرض يفوق الطلب). من شأن هذا الوضع أن يؤدي إلى تراجع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، بسبب وفرة العرض مقارنة بالطلب، لكن في نفس الوقت يعتبر إهداراً لموارد مالية وبشرية تم استثمارها في قدرات إنتاجية غير مستعملة. يكون الوضع أكثر تعقيداً عندما يتم تمويل هذه الاستثمارات من خلال الاستدانة وبالتالي فإن المستثمرين لا يتكبدون خسائراً فقط، ولكن يجدون أيضاً أنفسهم أمام ديون لا يستطيعون سدادها.

في المقابل، فجوة الإنتاج الموجبة تشير إلى أن الاقتصاد يمر بظرفية حيث الطلب الموجه إليه أعلى من قدراته الإنتاجية (الطلب يفوق العرض). بعبارة أخرى، فإن المصانع والمشاريع التجارية والقوى العاملة غير قادرة على توفير ما يكفي من المنتجات والخدمات لتلبية كامل الطلب الموجه للاقتصاد. من شأن هذا الوضع أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات بسبب محدودية العرض مقارنة بالطلب. نقص القدرات هذا قد تترتب عنه أيضاً تحديات أخرى، لأن عدم قدرة الاقتصاد على تلبية الطلب يدفع العملاء إلى الاستيراد، ما يؤدي إلى تسجيل عجز في الميزان التجاري وقد يؤدي إلى تراجع قيمة العملة المحلية.

بالنسبة للمسؤولين عن اتخاذ القرارات الاقتصادية، من المهم تتبع تطور فجوة الإنتاج بشكل محدث لأن ذلك يساعدهم على توجيه السياسات الاقتصادية بشكل أفضل. فهل الوضع الاقتصادي يستدعي دعم الطلب أم دعم العرض؟ مفهوم فجوة الإنتاج، ورغم التحديات التي ترافق استخدامه، يقدم توضيحات مهمة للمسؤولين عن اتخاذ القرارات الاقتصادية ويجنبهم من إهدار الموارد ونقص القدرات.

قائمة المصادر:

- Banque Centrale de la Tunisie (2021). Rapport Annuel. Chapitre 1 p.126.
- Central Bank of UAE (2022). Financial stability report. p. 12.
- International Monetary Fund (2022). World economic outlook. October.
- International Monetary Fund (2023). World economic outlook. April.
- Keynes, J. M. (1930). A treatise on money: in 2 volumes. Macmillan & Company.
- Keynes, J.M. (1936), The General Theory of Employment, Interest and Money, London.
- Lindahl, E. (1930). Penningpolitikens medel (Vol. 16). Förlagsaktiebolagets i Malmö boktryckeri. (trans. 1939, The Rate of Interest and the Price Level, in: Allen, G. and M.F. Unwin (Eds.), Studies in the Theory of Money and Capital, Part II, London, 137-268).
- Mishkin, F. S. (2007). *The economics of money, banking, and financial markets*. Pearson education.
- Okun, A. M. (1963). *Potential GNP: its measurement and significance*. Cowles Foundation for Research in Economics at Yale University.
- Phillips, A. W. (1958). The relation between unemployment and the rate of change of money wage rates in the United Kingdom, 1861-1957. *economica*, *25*(100), 283-299.
- Samuelson, P. A., & Solow, R. M. (1960). Analytical aspects of anti-inflation policy. *The American Economic Review*, *50*(2), 177-194.
- Wicksell, K. (1898). Geldzins und Güterpreise: Eine Untersuchung über die den Tauschwert des Geldes bestimmenden Ursachen, Jena. (Trans. 1934, Lectures on Political Economy, London)

مصادر الصور:

- صورة الغلاف:

Creative common license. *Compass antique map of the world navigation preview.* PickPic. https://i0.pickpik.com/photos/639/334/436/compass-antique-map-of-the-world-navigation-preview.jpg

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

شبكة المعرفة

ص.ب 2818

أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (9712+)

فاكس رقم:6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني: Publications@amfad.org.ae

• متوفرة إلكترونياً بموقع الصندوق على الإنترنت:

https://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

Arab Monetary Fund Building
Corniche Street
Abu Dhabi, United Arab Emirates
P.O Box 2818
www.amf.org.ae